البحوث والدراسات

التحول الديمقراطي في سلطنة عمان: الواقع والتحديات وآفاق المستقبل

د. محمد تركي بني سلامة*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التجربة الديمقراطية في سلطنة عُمان، عبر تعريف المفاهيم الأساسية في الدراسة، وتطورها التاريخي، ولا سيما بعد انطلاق الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في العالم، ثُمَّ تتناول مفهوم الديمقراطية، وأنواعها، والمتطلبات التي لا بد من توافرها في نظام سياسي حتى يمكن اعتباره ديمقراطياً.

ثم تتناول التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان، الذي هو في حقيقته ناتج من رغبة صانع القرار في تبني الخيار الديمقراطي أسلوباً في الحكم أكثر منه تكتيكاً لمواجهة بعض المشكلات، ولا سيما الاقتصادية، بعد تراجع إنتاج النفط والغاز.

وقد تناولت الدراسة عمق الإصلاحات السياسية التي تم اتخاذها، وخصائص التجربة العمانية، حيث أكدت دور المؤسسات السياسية – وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، والثقافة الديمقراطية – في تسريع عملية التحول الديمقراطي، وعرضت لأبرز المعوقات والتحديات السياسية والاقتصادية التي تبطئ عملية التحول الديمقراطي.

وأخيراً، تم استشراف مستقبل التجربة الديمقراطية في سلطنة عُمان، في ضوء الضغوط المحلية والدولية والإقليمية، وقد خلصت الدراسة إلى أن التجربة الديمقراطية في سلطنة عُمان هي تجربة رائدة، وقابلة لمزيد من التطور والتقدم.

مقدمة:

حققت الديمقراطية – في العصر الحديث – انتصاراً تاريخياً على جميع البدائل وأنظمة الحكم الأخرى؛ فالجميع اليوم، ومن مختلف الاتجاهات

* دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة كلارك أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية، عام ٢٠٠٢م، وأستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن.

الفكرية: وطنيين وقوميين، متدينين وعلمانيين، وسطيين ويساريين، يعلنون انحيازهم للديمقراطية، ويتحدثون عن مزايا الحكم الديمقراطي، وأصبحت الديمقراطية، كنظام حكم، مرادفاً لمفهوم الشرعية في الحياة السياسية الحديثة؛ ذلك أن جميع القرارات والقوانين والسياسات تكون مقبولة ومبررة، إذا اتخذت بطريقة ديمقراطية.

وإذا كانت الديمقراطية، كأسلوب في الحكم، تعود إلى أيام اليونان، فإن نظام الحكم الديمقراطي في الدولة القومية هو ظاهرة حديثة العهد نسبياً؛ إذ لم يزد عدد الدول الديمقراطية في العالم في عام ١٩٤٢م عن ١٢ دولة، إلا أن هذا العدد تضاعف نتيجة التحول الديمقراطي في عدد غير قليل من دول العالم. وكانت الدول العربية جزءاً من العالم الذي هبت عليه رياح الديمقراطية والتغيير، فالأردن، والمغرب، وقطر، وعُمان، من الدول العربية التي بدأت في تبني النهج الديمقراطي أسلوباً في الحكم. وسنحاول في هذه الدراسة تعرف إحدى التجارب العربية في التحول الديمقراطي، وهي تجربة سلطنة عُمان، وذلك باستعراض مراحل هذه التجربة وملامحها، والوقوف على أبرز العقبات والتحديات التي تواجهها، وتقديم بعض المقترحات والتوصيات لتنمية هذه التجربة وترسيخها، وأخيراً، استشراف مستقبلها في ظل الظروف والمتغيرات: المحلية، والإقليمية، والدولية.

أولاً – الإطار النظري:

١ – أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول إحدى تجارب التحول الديمقراطي في الوطن العربي، التي بدأت منذ أكثر من عقدين من الزمن، ولا تزال تسير بخطى بطيئة، في الوقت الذي تتسارع فيه الشعوب والأنظمة السياسية في العالم بشكل عام في التحول نحو ديمقراطية حقيقية وكاملة، وتزداد أهمية هذه الدراسة بزيادة الأصوات الداخلية، والضغوط والمبادرات الخارجية، المطالبة بضرورة إجراء تحولات ديمقراطية حقيقية في الخليج العربي والوطن العربي

بشكل عام. وتُعَدُّ هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تلقي الضوء على التجربة الديمقراطية في عُمان، ونأمل أن تسد جزءاً من النقص الموجود في هذا المجال، وتشجع الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات حول التجربة الديمقراطية في عُمان لتغطية الجوانب التي لم تتطرق لها هذه الدراسة.

٢ – أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١ – تعرف مفوم الديمقراطية، وأشكالها، ومفهوم التحول الديمقراطي، ونماذجه، وآلياته.

٢ – تعرف مراحل بناء الدولة العُمانية الحديثة، بدءاً من بناء البيئة الداخلية مروراً ببداية التحول الديمقراطي، وانتهاءً بترسيخ النهج الديمقراطي.

٣ – الوقوف على ملامح التجربة الديمقراطية العُمانية وخصائصها.

٤ – تعرف أبرز المعوقات، والتحديات المحلية والخارجية، التي تواجه التجربة الديمقراطية العُمانية.

٥ – محاولة تقديم مقترحات وتوصيات من أجل تعزيز النهج الديمقراطي في دولة عُمان وترسيخه.

٦ – محاولة استشراف مستقبل التجربة الديمقراطية في عُمان في ظل المتغيرات: المحلية، والإقليمية، والدولية.

٣ – فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الأساسية الآتية:

إن هناك علاقة بين إيمان الحاكم بفضائل الحكم الديمقراطي وتطور الديمقراطية، إلا أن هناك عوامل أكثر أهمية من فلسفة الحكم في تطور التجربة الديمقراطية، وأبرزها المؤسسات الديمقراطية، وثقافة الديمقراطية، وفي حال عدم توافر هذه العوامل فإن الديمقراطية لا تتطور، وتبقى مجرد شعار يرفعه النظام السياسي دون تطوير أو تنفيذ.

٤ – أسئلة الدراسة:

في ضوء الأهداف السابقة، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ – ما المعايير أو المتطلبات التي يجب توافرها حتى يتم الحكم على نظام سياسي بأنه ديمقراطي، وما مدى توافر هذه المتطلبات في التجربة الديمقراطية العُمانية؟

٢ – لماذا اختار النظام السياسي العُماني أسلوب التحول الديمقراطي المتدرج والمقيد، بالمقارنة مع الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، التي اتسمت بالتحديث المتسارع؟

٣ – ما الدور الذي يمكن أن يسهم به مجلس الشورى في عُمان، في ظل غياب الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والصحافة الحرة، وتركيز معظم السلطات بيد السلطان قابوس؟

٤ – ما مدى قابلية الثقافة السياسية والقيم السائدة في المجتمع العُماني لإعاقة التحول الديمقراطي أو تعزيزه؟

٥ – منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة منهج التحليل التاريخي، باستعراض مراحل تطور النظام السياسي العُماني، والملامح العامة للتجربة الديمقراطية في عُمان. وتحاول التركيز على دور القيادة السياسية والقيم والثقافة السياسية السائدة في المجتمع العُماني، باعتبارهما عاملين أساسيين في عرقلة التحول الديمقراطي أو تعزيزه.

٦ – صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات هذه الدراسة في صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بواقع الحياة السياسية في عُمان، وهذا يعود لعدم تغطية الإعلام لما يدور في تلك الدولة، وكذلك عدم الاهتمام الأكاديمي بالأوضاع السياسية في عُمان، ولا سيما الكتاب العرب؛ مما يؤدي إلى الاعتماد على المصادر الأجنبية فقط، أو ما يصدر عن السلطات العُمانية، وأخيراً، تردد العُمانيين، حتى في الخارج، في الحديث والنقاش فيما يخص الأوضاع السياسية في وطنهم.

٧ – المفاهيم الأساسية في الدراسة:

١ – الديمقراطية: Democracy:

يُعدُّ مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الشائعة الاستعمال في العالم اليوم، خصوصاً أن جميع الأنظمة السياسية المعاصرة دكتاتورية، وتوتاليتارية، وثيوقراطية، تحاول أن تضفي على نفسها صفات الديمقراطية، وتدعي تمثيل الشعب؛ مما أدى إلى اللبس وإساءة فهم المفهوم واستعماله، وأحياناً تعريفه بدقة، إلا أن الفرق واضح بين الشعارات والادعاء بتأييد الشعب وتمثيله، ومن ثم إضفاء الشرعية على نظام الحكم، والواقع والتطبيق العملي(١).

إن كلمة الديمقراطية **Democracy** مشتقة من الأصل اليوناني **(demos)** التي تعني الشعب وكلمة **(kratos)** التي تعني الحكم، ومن ثم يصبح المفهوم حكم الشعب، أو حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب(٢). وهي فلسفة في الحكم تكون السلطة العليا، وتكون الكلمة الأولى والأخيرة فيها للشعب يمارسها بطريقة مباشرة بنفسه أو غير مباشرة بواسطة ممثلين أو وكلاء عنه ينتخبهم لفترة معينة، وفق انتخابات حرة ونزيهة. وبتعريف آخر هي نموذج للحكم يتمتع الشعب فيه بسلطان قوي خلافاً لرغبات ومصالح الارستقراطية أو الملكية المطلقة أو القادة والمقربين والأتباع، وغيرهم من العناصر المتنفِّذة التي تحاول الاستمرار في احتكار السلطة والثروة ومنع بقية أفراد الشعب من المشاركة فيها. والديمقراطية مجموعة من الأفكار والقيم والاتجاهات والمشاعر والمؤسسات التي تطورت خلال تاريخ إنساني طويل حافل بالمعاناة منذ حكم بيركليس أو عهد الطغاة في المدن اليونانية القديمة حتى الوقت الحاضر،

(١) الكواري، علي، (١٩٩٣م)، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، **المستقبل العربي**، العدد ١٦٨، بيروت، ص٢٢.

(٢) Dahl, R. (1989), *Democracy and its Critics*. New Haven: Yale University Press, p. 6.

وذلك بفضل النضال الذي قادته الحركات والأفراد المطالبون بالديمقراطية والتغيير السياسي ثورياً كان أو سلمياً.

وتتعدد أصناف الديمقراطية وأنواعها مثل الديمقراطية الطائفية **(Consocial democracy)** والديمقراطية المباشرة **(Direct democracy)** والديمقراطية التمثيلية **(Representative democracy)** والديمقراطية الليبرالية **(Liberal democracy)** والديمقراطية غير المسيسة **(Depoliticixed dsmocracy)** والديمقراطية المثالية **(Ideal democracy)**[٣]، إلا أن أكثر أنواع الديمقراطية قبولاً وشيوعاً في المجتمع المعاصر هي الديمقراطية التمثيلية **(Representative democracy)**، وهي التي يقوم فيها أفراد المجتمع بانتخاب أفراد من بينهم يكونون بمنزلة نواب أو ممثلين عنهم في اتخاذ القرارات السياسية وإصدار القوانين والتشريعات وإدارة البرامج والمشاريع ومراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها بما يخدم مصالح الناس ويحقق رغباتهم.

وتختلف طرق انتخاب هؤلاء الممثلين والمدة التي يمضونها في إشغال هذه الوظيفة من مجتمع لآخر، إلا أنه بغض النظر عن النظام الانتخابي السائد، فإن هؤلاء الممثلين يشغلون هذه الوظائف أو المناصب باسم الشعب ومن أجل خدمته ومن ثم، فهم مسؤولون عن أعمالهم أمامه.

والانتخابات وحدها لا تكفي لتحقيق الديمقراطية أو تصنيف نظام سياسي بأنه ديمقراطي، إذ لا بد من توافر عناصر أخرى، منها برلمان قوي ومستقل، مؤسسات مجتمع مدني فاعلة، وعلى رأسها الأحزاب السياسية، صحافة حرة، قضاء نزيه ومستقل، وأخيراً ثقافة سياسية تؤكد مثل التسامح وقيمه واحترام الرأي الآخر وضرورة المشاركة السياسية وجدواها وروح المبادرة وغيرها من القيم التي تشكل بمجملها ثقافة الديمقراطية. وقد قدم روبرت دال – أحد أهم

(٣) المنوفي، كمال، (١٩٨٥م)، **نظريات النظم السياسية**، ومالة المطبوعات، الكويت، ص٢٣٨.

دارسي ومنظري الديمقراطية المعاصرة – مجموعة من المتطلبات التي لا بد من توافرها في نظام سياسي حتى يمكن اعتباره ديمقراطياً[٤]، وهي:

١ – حرية تشكيل المنظمات والانضمام إليها.

٢ – حرية التعبير.

٣ – حق التصويت.

٤ – الأهلية للمناصب العامة.

٥ – حق القادة السياسيين بالتنافس على كسب الدعم.

٦ – مصادر بديلة للمعلومات.

٧ – انتخابات حرة نزيهة.

٨ – مؤسسات صانعة لسياسة الحكومة تعتمد على التصويت.

ويبدو جلياً أن مثل هذه المتطلبات لا تتوافر مجتمعة إلا في ديمقراطيات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أعرق الديمقراطيات في العالم المعاصر، أما الدول حديثة العهد بالديمقراطية، فإن لديها بعضاً من هذه المتطلبات ولا سيما حق التصويت والانتخابات الحرة العادلة، وهي تسعى لاستكمال بقية هذه المتطلبات، لذلك فإنها ما زالت في بداية الطريق نحو النضوج أو الاكتمال الديمقراطي، فالديمقراطية عملية نمو تاريخي لا يمكن إنجازها بين عشية وضحاها.

ولغايات هذه الدراسة فإنه يمكن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية عبر التداول السلمي للسلطة، حيث تتنافس الأحزاب والقوى السياسية للوصول إلى السلطة، من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع في انتخابات حرة نزيهة وشفافة.

٢ – التحول الديمقراطي: Democratic Transition:

يمكن تعريف التحول الديمقراطي بأنه عملية الانتقال من حكم الفرد، أو

(٤) Dahl, R. (1971), *Polyarchy, Participation, Opposition*. CT: Yale University Press.

الحزب، أو النخبة، إلى الحكم الديمقراطي، حيث الأغلبية تمارس الحكم عبر المجالس النيابية.

شهد العالم، في السبعينيات والثمانينيات مروراً بالتسعينيات، وحتى نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، واحدة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة، والتي لم يتوقعها، أو يتنبأ بها أساتذة السياسة والمفكرون، أو دارسو الديمقراطية، وهي انتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية.

وقد أطلق أستاذ السياسة الأمريكي الشهير (**صموئيل هنتنجتون**)(٥) على هذه الظاهرة اسم الموجة الثالثة للديمقراطية، مشيراً إلى أن تاريخ الديمقراطية في العالم ليس حركة تقدم بطيئة مستمرة، وإنما موجات متلاحقة من التقدم والانطلاق، أو التراجع والانكفاء. وقد بدأت **أولى هذه الموجات** في أعقاب الثورة الأمريكية ١٧٧٦م، والثورة الفرنسية ١٧٨٩م، واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. ووصل عدد الدول الديمقراطية في تلك الفترة إلى ٢٩ دولة، ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع، ولا سيما بعد وصول (موسوليني وهتلر) إلى السلطة في كل من إيطاليا وألمانيا على التوالي، حتى إنه بنهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن عدد الأنظمة الديمقراطية في العالم يزيد على ١٢ نظاماً. أما **الموجة الثانية** فقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وعودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا واليابان، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية في العالم في أوائل الستينيات إلى ٣٦ دولة. ثم بدأت المسيرة الديمقراطية بالتراجع أمام سلسلة من الانقلابات العسكرية في إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، إذْ تراجع عدد الدول الديمقراطية في أوائل السبعينيات إلى أقل من ٣٠ دولة. أما **الموجة الثالثة** فقد بدأت في منتصف السبعينيات في جنوب أوروبا إذْ قادت عملية التحول البرتغال بإنهاء حكم العسكر عام ١٩٧٤م، ثم تبعتها اليونان بعد

(٥) Huntingtion, S. (1991), *Tin Third Wave: Democratization in the late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press.

ذلك بأشهر قليلة، ثم إسبانيا عام ١٩٧٦م بزوال حكم (فرانكو)، واستمرت التحولات الديمقراطية في الثمانينيات والتسعينيات حتى الوقت الحاضر في مختلف دول العالم: في الشمال والجنوب على نحو متفاوت، لدرجة أنه يمكن القول: إن عدد الدول التي لم تهب عليها رياح الديمقراطية والتغيير في العالم لا يزيد على عدد أصابع اليدين، ويتركز معظمها في العالم العربي.

وفي هذا السياق تثور قضايا عديدة تتعلق بمستقبل الموجة الثالثة للديمقراطية، وإذا ما كانت ستنكفئ وتتراجع، كما حدث في السابق، أم أنها ستستقر وتتطور نحو مزيد من التحول الديمقراطي في المستقبل؟ كما أنه لا يوجد تفسير نظري شامل ومتكامل لهذه الظاهرة التي لم يستطع أحد التنبؤ بها؛ فالتحول الديمقراطي مسيرة تحول طويلة ومستمرة ومعقدة، وهي عمليات متنوعة ومتعددة في مناطق مختلفة من العالم، وذات دوافع وأبعاد مختلفة، وتتم وفق آليات ومسالك ومؤسسات متنوعة، ومن ثم، فإنَّ (هنتنجتون) لم يقدم نظرية موحدة أو نموذجاً واحداً في التحول نحو الديمقراطية، فعلى سبيل المثال فإن دوافع التحول وآلياته في دول أمريكا اللاتينية تختلف عنها كلياً في دول أوروبا الشرقية(٦).

وإذا كانت الأسباب التي أدت إلى التحول الديمقراطي متعددة، وتختلف من مجتمع إلى آخر، فإن الثقافة السياسية تُعَدُّ من أبرز العوامل المؤثرة في هذا الصدد(٧)، خصوصاً أن جميع البدائل للحكم الديمقراطي قد أثبتت فشلها، وفقدت مصداقيتها أو جاذبيتها، فقد أصبحت الديمقراطية نظام الحكم الوحيد المقبول لدى شعوب الأرض(٨).

(٦) O'Donnel, Guillermo, & Phillippe CSchmittor, Eds. (1986), *Transition from Authoritarian Rule*. Baltimore, John Hopkins University Press.

(٧) Eckstein, H. (1988), A Culturalist Theory of Political Change, *American Political Science Review*, 82, September, p. 789.

(٨) Stepan, A. & Linz J. (1996), Toward Consolidated Democracies. *Journal of Democracy*, 7(12) p. 5.

فالصراع بين الأفكار والأيديولوجيات لتنظيم المجتمع وبناء الدولة انتهى بانتصار الديمقراطية، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإفلاس الفكر الشيوعي(٩). فالديمقراطية، وما تشتمل عليه من قيم ومبادئ ومؤسسات، هي المفتاح الأساسي للحكم الرشيد(١٠).

وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى أنه على الرغم من جسامة التغيرات التي حدثت في نهاية العقود الماضية، فإن من المبالغ فيه أن نعدّها نهاية للتاريخ، مثلما اعتقد (Fukuyama)، لا بل إن مقولة نهاية التاريخ قد قيلت أكثر من مرة في القرن الماضي. وإذا كان العالم قد شهد تحولات كبرى نحو الديمقراطية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، فإنه شهد حركة في الاتجاه المضاد في العشرينيات والثلاثينيات، وكذلك الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إذ سقطت الأنظمة الديمقراطية في عدد غير قليل من دول العالم، في كل من أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وآسيا. ومن ثم، فإنه من غير الحكمة الاعتقاد بأن رياح الديمقراطية سوف تستمر في المستقبل، وأن حركة التاريخ قد توقفت عند هذا الخيار الديمقراطي.

وإذا كان (هنتنجتون) قد عرَّف الموجة الديمقراطية بأنها: مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال الفترة الزمنية نفسها(١١)، فإن التحول الديمقراطي، ببساطة، هو عملية انتقال النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي، سواء كان نظاماً ملكياً أم جمهورياً مطلقاً أم نظاماً عسكرياً سلطوياً أم نظاماً ثيوقراطياً شمولياً أم نظام حكم الحزب

(٩) Fukuyama, F. (1992), *The End of History and the Last Man*. New York: Maxwell Macmillan International.

(١٠) Fukuyama, F. (1995), *The Social Virtues and the Creation of Prosperity*. New York: Free Press.

(١١) Huntington, S. (1991), *The Third Wave: Democratization in the late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press.

الواحد، إلى نظام ديمقراطي يتميز بالانفتاح والتعددية، والمشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من المبادئ والقيم الديمقراطية.

٣ – نماذج التحول الديمقراطي وآلياته:

قد يأخذ التحول الديمقراطي عدة أشكال أو نماذج، منها:

١ – ظهور نظام ديمقراطي جديد، ينشأ لأول مرة، بعد سنوات أو عقود من الحكم غير الديمقراطي، مثل: التحولات الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية، وجنوب إفريقيا، والفلبين، والهند.

٢ – استعادة النظام الديمقراطي، بعد فترة من الحكم غير الديمقراطي، مثل: عودة الحكم الديمقراطي إلى ألمانيا وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية، أو تركيان واليونان بعد فترة من حكم العسكر في السبعينيات من القرن الماضي.

٣ – الانتقال من نظام شبه ديمقراطي أو ديمقراطي مقيد إلى نظام ديمقراطي كامل لا رجعة عنه، مثل: كوريا الجنوبية، والمكسيك.

أما بخصوص الآلية التي تتم وفقها عملية التحول فتختلف من دولة إلى أخرى، لأسباب متعددة ومتشابكة: محلياً وإقليمياً ودولياً، إلا أنه يمكن تلخيصها بالآليات الآتية:

١ – مبادرة النظام السياسي من تلقاء نفسه، بتبني النهج الديمقراطي، وفتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية واحترام حقوقهم وحرياتهم، وذلك مثل ما حدث في السودان في عهد سوار الذهب عام ١٩٨٦م، أو المغرب في عهد الملك محمد السادس، وإلى حد ما تأتي التجربة الديمقراطية في عُمان ضمن هذه الرؤية.

٢ – استجابة النظام السياسي للضغوط الشعبية المحلية المطالبة بالحرية والإصلاح، ولا سيما في ظل تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النظام السياسي، فيأتي التحول الديمقراطي لامتصاص الغضب الشعبي والاحتقان الداخلي، كإحدى الاستراتيجيات لمواجهة

هذه الأزمات، وذلك مثل ما حدث في الأردن، والجزائر، واليمن في أواخر القرن الماضي.

٣ – ممارسة ضغوط خارجية دولية على النظام السياسي لتبني الخيار الديمقراطي، مثل الضغوط التي مارسها المجتمع الدولي على نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، أو الضغوط التي تمارس على عدد غير قليل من الدول العربية في الوقت الحاضر، مثل: مصر، والسعودية، وبقية دول الخليج.

٤ – فرض النظام الديمقراطي بالقوة، وذلك بإزالة النظام غير الديمقراطي وإيجاد نظام ديمقراطي جديد، مثل ما حدث في اليابان، وألمانيا، وإيطاليا، بعد الحرب العالمية الثانية، والعراق وأفغانستان في الوقت الحاضر.

٥ – تضافر أو اجتماع العوامل الداخلية، والضغوط الشعبية، مع الضغوط الدولية والعوامل الخارجية لتبني الخيار الديمقراطي، ولعل ما وُصِفَ بـ «الثورة البرتقالية» التي حدثت مؤخراً في عدد غير قليل من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً، مثال: أوكرانيا، وبيلاروسيا، وجورجيا، مثال آخر على هذه الآلية.

وفي ختام هذا الجزء من البحث، فإنه يمكن القول: إن النظام السياسي الذي يبادر من تلقاء نفسه باتخاذ قرار بتبني النهج الديمقراطي، هو النظام الذي يجنب نفسه الضغوط والتدخلات الخارجية، ويحقق لشعبه الاستقرار والحرية، إذ إنه لا يتصور لأنظمة الحكم غير الديمقراطية أن تتمكن من البقاء في الحكم لفترة طويلة، دون أن تطور نفسها أو تستوعب ضرورة التغيير باتجاه أنماط جديدة من الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان، وذلك بما يتلاءم ومستلزمات العصر وتطلعات الشعوب. وقد تكون التجربة الديمقراطية في عُمان تجسيداً لهذه الرؤية؛ فالديمقراطية لم تعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار النظام السياسي، ومن أجل الحفاظ على مستقبله.

٨ – الدراسات السابقة:

لم تنل عملية التحول الديمقراطي في سلطنة عُمان اهتماماً كبيراً من قبل الدارسين والمحللين السياسيين، وركزت معظم الدراسات، التي أمكن الاطلاع عليها، على أزمة الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، وكيفية الخروج من هذه الأزمة، ومن أبرز هذه الدراسات:

من أقدم الدراسات في هذا المجال دراسة المفكر العربي **شارل عيساوي**(١٢)، الذي تناول التفسيرات المتعددة لغياب الديمقراطية في الشرق الأوسط، ومنها الظروف السياسية ونظام القيم السائد. وبحسب قناعة الكاتب فإن العامل الحاسم في تفسير أزمة الديمقراطية في الشرق الأوسط هو غياب الأسس الاقتصادية والاجتماعية الملائمة لنمو الديمقراطية ونضوجها، التي تتمثل بمساحة الدولة وحجم السكان ومستوى التنمية الاقتصادية وتوزيع الثروة ومستوى التعليم والتجانس اللغوي والديني، حيث تعاني منطقة الشرق الأوسط عدداً من الاختلالات السابقة، وتحول هذه الاختلالات دون تهيئة البيئة أو التربة لقيام الديمقراطية.

وفي دراسة مشابهة **للأنصاري**(١٣) أشار الباحث إلى أن السبب الرئيس في فشل التجارب الديمقراطية في الوطن العربي يعود إلى أن الدولة القطرية العربية الحالية لا تزال تمثل مشروع دولة، ولم تصل إلى مرحلة الدولة المكتملة النضج والتكوين والمؤسسات والنظم؛ ومن ثم فإنه لا بدَّ من بناء الدولة وترسيخها كخطوة أولى لتهيئة الطريق نحو التحرك الديمقراطي؛ ذلك أن واقع الدولة العربية الحديثة لا يحتمل التعددية السياسية.

---

(١٢) عيساوي، شارل، (٢٠٠٥م)، الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط. **المستقبل العربي**، العدد ٣٢٢، بيروت.

(١٣) الأنصاري، محمد جابر، (١٩٩٣م)، الدولة القطرية: هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو تحتمل تعدديتها؟ **المستقبل العربي**، العدد ١٦١، بيروت.

ويرى **برهان غليون**[١٤] أن عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي عملية بطيئة ومتعثرة، ويمكن التراجع عنها أحياناً، لأسباب متعددة، أبرزها عقدة الأمن، فالدولة العربية تعيش شعوراً عميقاً دائماً بالهشاشة، وانعدام الأمن؛ الأمر الذي يجعلها أكثر ميلاً للتشدد، والانغلاق، والاستبداد، بغية الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا سيما استقرار النظام السياسي.

وتناول **الجابري**[١٥] في أكثر من دراسة المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، موضحاً أن الخطاب السياسي العربي كان بمجمله ضد الديمقراطية، ولا سيما في مرحلة الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال؛ إذ لا مجال للحديث عن الديمقراطية في ظل الحكم الأجنبي، وبعد الاستقلال تم تغييب الخطاب الديمقراطي من أجل التفرغ لبناء الدولة وتحقيق التنمية، وخلص الجابري إلى أن غياب الديمقراطية أدى إلى فشل ذريع في تحقيق التنمية والأهداف الوطنية والقومية، مؤكداً ضرورة صياغة خطاب سياسي جديد يؤكد الوعي العميق بضرورة الديمقراطية.

وتناول عدد من الكتاب والمفكرين العرب دور الثقافة في تعزيز الديمقراطية وكان من أبرز الدراسات في هذا المجال دراسة **المنوفي**[١٦] التي قدم بها دراسة تحليلية لواقع الثقافة العربية مشيراً إلى ضرورة توافر ستة عناصر من أجل خلق ثقافة ديمقراطية، هي: الشعور بالاقتدار السياسي، والإيمان بضرورة المشاركة السياسية وجدواها، والإيمان بقيم التسامح الفكري وقبول الآخر

(١٤) غليون، برهان، (١٩٩٠م)، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، **المستقبل العربي**، العدد ١٣٥، بيروت.

(١٥) الجابري، محمد عابد، (١٩٩٢م)، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد ١٥٧. بيروت.

(١٦) المنوفي، كمال، (١٩٨٥م)، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد ٨٠، بيروت.

المختلف، وكذلك توافر روح المبادرة، وتغييب الشخصانية وإبراز دور المؤسسة، وأخيراً ثقافة الثقة السياسية. وبغياب هذه العناصر من الثقافة العربية، فقد خلص الباحث إلى أن الثقافة العربية ثقافة رعوية تكرس التسلط والاستبداد ولا تشجع على المشاركة.

وفي دراسة مشابهة **لبلقزيز**(١٧) أكد الباحث أن أهم شروط الانتقال الديمقراطي خلق ثقافة سياسية جديدة لدى النخب الحاكمة والمعارضة على السواء، تسمح ببناء وعي سياسي جديد يؤدي إلى إعادة صياغة مصادر الشرعية وبناء المؤسسات الديمقراطية، وهذا يحتاج إلى صفقة سياسية بين السلطة والمعارضة، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، والاستجابة للمطالب الشعبية.

وإذا كان جوهر الديمقراطية يقوم على المشاركة السياسية، فقد تناول **البيج**(١٨) المشاركة السياسية في الدول النامية موضحاً أنها تتميز بعدد من الخصائص التي تعوق العملية الديمقراطية وتحبطها، ومنها: الطابع اللامؤسسي نتيجة ضعف المؤسسات السياسية القائمة من أحزاب وبرلمانات، وكذلك هيمنة المؤسسات السلطوية الحكومية، وأخيراً تشخيص السلطة وانفراد النخبة الحاكمة باتخاذ جميع القرارات؛ الأمر الذي يمنع تحقيق أدنى مستوى من المشاركة السياسية، ومن ثم حرمان القوى السياسية من حقها في تمثيل الشعب، والدفاع عن مصالحه.

ولما كانت عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، في بعض الأحيان، هي استجابة للضغوط والممارسات الخارجية، ولا سيما التي تقودها الولايات

(١٧) بلقزيز، عبدالإله، (١٩٩٧م)، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، **المستقبل العربي**، العدد ٢١٩، بيروت.

(١٨) البيج، حسين علوان، (١٩٩٧م)، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، **المستقبل العربي**، العدد ٢٢٣، بيروت.

المتحدة الأمريكية، فقد تناول **عبدالفتاح**[١٩] دور الضغوط الخارجية في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي، وأشار إلى أن ذلك يعتمد على عدد من المتغيرات، منها مدى التزام القوى الدولية إجراء تغير ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي، ولا سيما إذا تعارضت مصالح هذه الدول مع نتائج الديمقراطية، مثل: وصول الإسلاميين إلى السلطة، وكذلك مدى قابلية الثقافة السياسية العربية للديمقراطية، حيث إن بعض المجتمعات العربية لديها ثقافة تشكل عائقاً أمام عملية التحول الديمقراطي، وخلص الباحث إلى أن المنطقة العربية أقرب إلى تحولات تنافسية بعيدة عن التسلط، قد تؤدي على المدى الطويل إلى تحقيق ديمقراطية حقيقية.

وفي دراسة مشابهة **لغالب**[٢٠]، فقد رأى الكاتب أن النظام الإقليمي العربي يعاني سلسلة من الأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية العميقة التي تجعله غير قادر على مواجهة الضغوط الخارجية للإصلاح أو المطالب الشعبية الداخلية، موصياً بضرورة أن تقوم هذه الأنظمة من تلقاء نفسها بالمبادرة وإجراء إصلاحات جذرية حقيقية لتجنب الضغوط الخارجية وللاستجابة للمطالب الشعبية.

وإذا كانت الدراسات السابقة التي تمَّ استعراضها تناولت أزمة الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، فإن من الدراسات ذات العلاقة المباشرة بموضوع هذه الدراسة، دراسة **مشاقبة**[٢١]، التي تناول فيها الإصلاح السياسي في دول

---

(١٩) عبدالفتاح، معتز بالله، (٢٠٠٦م)، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، **المستقبل العربي**، العدد ٣١٤، بيروت.

(٢٠) غالب، مهيوب، (٢٠٠٥م)، الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج، **المستقبل العربي**، العدد ٣١٤، بيروت.

(٢١) مشاقبة، أمين، (٢٠٠٥م)، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية، في **الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، تحرير شملان العيسى وأمين مشاقبة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.

الخليج في دراسة شاملة وتحليلية للوضع، وقدم مراجعة لأسباب الإصلاح، التي راوحت بين متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، ثم استعرض تجارب جميع دول الخليج في الإصلاح والديمقراطية، معتبراً التجربة الكويتية تجربة رائدة ومتقدمة على مختلف دول الخليج العربي وبعض الدول العربية، وقد تناول في تلك الدراسة معوقات الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، بأبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية المختلفة. وأخيراً، حاول الباحث استشراف مستقبل الإصلاح السياسي في دول الخليج، مشيراً إلى أنه يراوح بين فرص الإصلاح من الخارج بالقوة، أو الاستجابة الذاتية، والبدء بالإصلاح من الداخل بالتدرج، أو رفض الإصلاح وبقاء الوضع على حاله من جمود وخمود.

أما الدراسة الثانية ذات العلاقة، فهي دراسة **اليوسفي**(٢٢)؛ حيث تناول إشكالية الديمقراطية في المجتمعات الخليجية ولا سيما في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط حيث حققت مجتمعات الخليج العربي رخاء اقتصادياً ولا سيما بعد ارتفاع أسعار النفط، إلا أن هذه المجتمعات لم تحقق تقدماً سياسياً نتيجة سياسات الدولة الريعية. وخلص الباحث إلى ضرورة استثمار الأجواء الدولية المواتية من أجل مزيد من الإصلاح السياسي وتحقيق الديمقراطية مركزاً على دور النخبة المثقفة في هذا المجال.

وعلى الرغم من أهمية دراسة أسباب تعثر أو غياب الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام، فإن الحاجة تقتضي دراسة واقع التجربة في كل بلد عربي على حدة؛ ذلك أن التعميم فيه قدر كبير من المجازفة والتسرع، ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة إحدى الدول العربية في التحول

(٢٢) اليوسفي، محمد حسين، (٢٠٠٥م)، إشكالية الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي، في **الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، تحرير شملان العيسى وأمين مشاقبة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.

الديمقراطي، من أجل رصد مَواطن التقدم في هذه التجربة، وكذلك أوجه الضعف والقصور، ومن ثم تقديم المقترحات اللازمة لتعزيزها وإنجاحها.

ثانياً – التجربة الديمقراطية في عُمان:

تُعدُّ التجربة الديمقراطية في عُمان في مقدمة التجارب الديمقراطية في دول الخليج العربي، ومن التجارب الديمقراطية الفريدة في التحول الديمقراطي البطيء والمتدرج في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام؛ وذلك لما تتميز به عُمان من مزايا تختلف عن بقية دول المنطقة، فعلى الرغم من أن أسرة آل سعيد قد مكَّنوا نفوذهم، وحكموا عُمان، منذ منتصف القرن الثامن عشر(٢٣)، فإن عدم الاستقرار السياسي والصراع على السلطة، ولا سيما بين أفراد العائلة الحاكمة، قد استمر طوال تلك الفترة، وفي عام ١٩٧٠م قام السلطان قابوس، بدعم من الإنجليز، بخلع والده، وتسلّم السلطة في ظروف صعبة، لعل أبرزها:

١ – العزلة التي كانت تعانيها الدولة العُمانية مع العالم الخارجي، نتيجة تبني النظام السابق سياسة الباب المغلق على الصعيدين: الداخلي والخارجي.

٢ – التخلف السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وسيطرة النظام القبلي(٢٤).

٣ – عدم الاستقرار السياسي نتيجة التمرد المسلح في منطقة ظفار، الذي كان مدعوماً من قوى إقليمية ودولية(٢٥).

وبشكل عام يمكن القول: كانت سلطنة عُمان، في أثناء حكم السلطان سعيد في منتصف القرن الماضي، محمية بريطانية شأنها شأن بقية دول الخليج العربي في تلك الفترة، وقد اعتمد السلطان سعيد في الحكم على الحماية والدعم

(٢٣) Byman, D. & Green, J. (1999), The Enigma of Political Stability in the Persian Gulf Monarchies. *Middle East Teview of International Affairs*, 3(3) p. 20.

(٢٤) Anthony, J. (1975), *Arab States of the Lower Gulfm People, Politics, Petrokeum*. Washigton: the Mieddle East Institute. p. 220.

(٢٥) أبو دية، سعد، (١٩٩٨م)، **السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس ١٩٧٠–١٩٩٨**، عمّان، دار البشير، ١٩٩٩.

البريطاني، ولذلك فإنَّ منهجه في الحكم كان أقرب إلى الحكم المطلق، ولم تظهر لدى السلطان سعيد طوال فترة حكمه أي توجهات ليبرالية، أو ميل لإشراك الشعب العُماني في ممارسة الحكم. وهكذا فشل السلطان سعيد في كسب التأييد الشعبي اللازم؛ الأمر الذي أدى في عام ١٩٦٢م إلى التمرد ضد نظام حكمه، ولا سيما في المناطق الجنوبية البعيدة عن العاصمة مسقط، وفي عام ١٩٦٨م أنشئ ما سمي بالجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي، وقد بدأت الجبهة بمهاجمة المصالح الاقتصادية والمواقع العسكرية للدولة، وبعد تحقيق عدد من الانتصارات فقد انتقلت حركة التمرد إلى الشمال؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة الانتقادات الموجهة للسلطان وأسلوبه في الحكم، وعدم قدرته على مواجهة التمرد الداخلي، كل ذلك شجع ولده السلطان قابوس على تولي مقاليد السلطة(٢٦).

وعلى الرغم من هذه التركة الثقيلة التي ورثها السلطان قابوس، فإنه انتهج سياسة معتدلة مكنته من القضاء على التمرد الداخلي، وترسيخ وضعه السياسي، والانفتاح على العالم الخارجي، وإقامة علاقات متينة مع مختلف دول العالم، فضلاً عن تمكنه من إحداث نقلة اجتماعية واقتصادية، مهدت الطريق، وهيأت المناخ نحو التحول الديمقراطي الذي بدأ مبكراً في عام ١٩٨١م، واستمر من ذلك الوقت يسير بخطى ثابتة إلى الأمام دون توقف أو تراجع لتحقيق المزيد من الانفتاح السياسي والمشاركة الشعبية، ويمكن استعراض هذه المسيرة في ثلاث محطات، أو مراحل أساسية، وهي:

المرحلة الأولى: ١٩٧٠-١٩٨١م مرحلة بناء الدولة (State Building):

قبل وصول السلطان قابوس إلى السلطة كانت عُمان أكثر مناطق الشرق الأوسط تخلفاً وانغلاقاً واستبداداً، وقد وصفت بأنها بلد الممنوعات؛ فقد كان التعليم ممنوعاً، واقتناء الكتب ممنوعاً، وكانت أبواب سور العاصمة تغلق كل

(٢٦) Allen, Calvin. (1987), *Oman: The Modernization of the Sultanate*, Boulder, Colo. p. 20.

مساء، ولم يكن يسمح للمرأة بالخروج من المنزل، فقد كان السلطان (سعيد الحاكم) حينذاك يعتقد أن استمرار بقائه في السلطة مرتبط بمدى قدرته على تجهيل الشعب العُماني واعتقاله، لدرجة أنه لم يكن في عُمان سنة ١٩٧٠م سوى ثلاث مدارس قرآنية، أغلقها قائلاً لأحد مستشاريه الإنجليز: «لقد خسرتم الهند لأنكم علمتم الناس»(٢٧)، وشأن أي شعب طامح بالحرية والكرامة الإنسانية، فقد عبَّر الشعب العُماني عن رفضه لهذه السياسة العقيمة، وهذا الواقع السيئ بالثورة والتمرد، وهكذا اندلعت ثورة ظفار سنة ١٩٦٤م، واستمرت لسنوات. وفور تسلم السلطان قابوس مقاليد الحكم بدأ برنامج بناء الدولة، وركز على ثلاثة أبعاد أساسية:

١ – بناء نظام سياسي حديث، والبدء بالإصلاح الداخلي بصورة حذرة ومتدرجة، تتوافق مع التراث الاجتماعي السائد في مجتمع قبلي، والعمل على تحديثها بما يتلاءم ومقتضيات الحياة العصرية. ففي البيان الأول الموجه إلى الشعب العُماني قال السلطان قابوس: «إنني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية، وأول هدفي أن أزيل الأوامر غير الضرورية التي ترزحون تحتها، كان بالأمس ظلام ولكن، بعون الله، غداً سيشرق الفجر على عُمان وعلى أهلها"، ونفَّذ السلطان وعده بإلغاء قائمة الممنوعات التي كان والده قبل كبَّلَ بها الشعب العُماني لمدة طويلة من الزمن.

٢ – بدء برنامج التحديث في المجالين: الاقتصادي والاجتماعي من أجل بناء الدولة العصرية، وذلك بقيادة ثورة تعليمية، وتحسين مستوى الخدمات في مجالات الصحة والمواصلات والكهرباء، وكذلك تشجيع الزراعة، والتجارة، والثروة السمكية، وبعض الصناعات الأخرى.

٣ – مواجهة التمرد في ظفار من أجل تأمين الاستقرار، وفرض هيبة الدولة

(٢٧) غانم، حسين عبيد، (١٩٩٧م)، **عمان: الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث**، بيروت، دار الجديد، ص٣٣٨.

على كل شبر من أراضيها. وقد اتبع السلطان سياسة مزدوجة، اعتمدت على القوة العسكرية في مواجهة المتمردين، وفي الوقت نفسه تقديم العفو للراغبين بالعودة إلى سلطة الدولة، وكذلك استخدام الإمكانات الاقتصادية التي يوفرها النفط بتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتجهيز البنية التحتية في مناطق التمرد، باعتبار الفقر بيئة خصبة للأفكار المتطرفة، إلى أن تم القضاء على ما عرف بثورة ظفار كلياً في عام ١٩٧٤م.

وخلاصة القول: إنه في هذه المرحلة تمكن السلطان قابوس من أن ينقل الشعب العُماني والدولة العُمانية من العصور الوسطى إلى العصر الحديث. وهكذا، كانت هذه المرحلة مرحلة البناء، والتنمية، والتحديث، وتأمين الاستقرار والسلام، من أجل تهيئة البيئة الصالحة لبذرة الديمقراطية؛ إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل غياب الأمن والاستقرار وسلطة القانون، ولا يمكن أن تكون هناك حرية، أو عدالة، أو حماية حقوق الأفراد في ظل غياب سلطة الدولة.

ويوضح الجدول التالي حجم التطور الذي شهدته عُمان في المجال الاقتصادي خلال سنوات تلك المرحلة[٢٨].

تطور الناتج المحلي بالأسعار الجارية (١٩٧٠-١٩٨٥م)
الوحدة: مليون ريال عماني

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
نفط وغاز	٧١,٦	٤٨٨,٦	١٣٢٢,٧	١٧٨٠,٧
الصناعة	٤,٤	٧٤,٧	١٣٩,٥	٣٣٨,٥
خدمات	٨,٨	٨١,٨	٧٦٩,٩	١٤١٢,٧
زراعة	١٦,٦	٢٠,٢	٤١,٨	٥٩

(٢٨) **عُمان (٢٠٠٠): ٣٠ عاماً من العطاء**، إصدارات وزارة الإعلام، مسقط، ٢٠٠٠م، ص٧٨.

ومما لا شك فيه أن التنمية الاقتصادية التي شهدتها سلطنة عُمان خلال تلك المرحلة قد تركت آثاراً إيجابية على المجتمع في قطاعات التعليم والصحة وخفض معدلات الفقر وغيرها؛ الأمر الذي يسهم في تحديث المجتمع وتهيئته للمسيرة الديمقراطية. فالمجتمع المتعلم – على سبيل المثال – أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات الديمقراطية من المجتمع غير المتعلم.

المرحلة الثانية: ١٩٨١–١٩٩١م التحول الديمقراطي المتدرج والمقيّد (Slow and Restricted Transition Towards Democracy):

هناك شبه إجماع بين دارسي التحولات الديمقراطية في العالم، على أن التحولات الديمقراطية البطيئة والمتدرجة في مجتمعات دول العالم الثالث أكثر نجاحاً من التحولات السريعة والمفاجئة. إن التغيرات السريعة الجذرية بدلاً من أن تؤدي إلى الديمقراطية والاستقرار، فإنه قد يترتب عليها الفوضى والعنف[٢٩]؛ فقد أدى التحول المفاجئ نحو الديمقراطية في الجزائر إلى حرب أهلية. إن المجتمع العُماني مجتمع قبلي محافظ؛ الأمر الذي اقتضى أن تراعى خصوصية ثقافة هذا المجتمع وقيمه وتقاليده عند البدء في عملية التحول الديمقراطي، وقد أكد السلطان قابوس ضرورة أن تأخذ التغيرات الإيجابية بعين الاعتبار واقع المجتمع العُماني وظروفه، وأن تكون متوائمة مع القيم والتقاليد السائدة في مجتمعنا الإسلامي، ذلك أن التجارب الإنسانية، لا تزال تؤكد، في كل زمان ومكان، أن أسلوب التقليد المجرد أسلوب عقيم، وأن أسلوب القفز فوق الواقع العملي والظروف الموضوعية لأي مجتمع يؤدي، دائماً، إلى مخاطر جسيمة.

وتطبيقاً لهذه الرؤية جاءت بدايات الانفتاح السياسي والمشاركة للمواطن العُماني متواضعة جداً، حيث تم إنشاء المجلس الاستشاري الأول عام ١٩٨١م،

(٢٩) Huntingtion, S. (1968), *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press. p. 140.

وتم تشكيله بناء على مرسوم سلطاني، وكان عدد أعضائه في البداية ٤٣ عضواً، يعينهم السلطان بناء على تمثيلهم لمناطق جغرافية وقبلية ومصالح حكومية، ثم تم زيادة العدد إلى (٥٥) عضواً[٣٠].

وعلى الرغم من أن هذا المجلس لم يتمتع بالكثير من السلطات والصلاحيات، إذ كان دوره استشارياً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، فضلاً عن تعيين أعضائه من قبل السلطان، وعدم تمثيل المرأة فيه، فإنه بمرور الوقت زادت أهميته.

وكان هذا المجلس بمنزلة جسر بين المواطنين والدولة، يهتم بحاجات الناس ولا سيما في المناطق النائية، ويحاول تقديم مساعدات لهم، وأصبحت الحكومة تهتم بتوصياته، ولذلك يمكن القول: إن المجلس الاستشاري قد شكَّل نواةَ مجلس الشورى الذي كان عنوان المرحلة الثالثة، ومهَّدَ الطريق لتطوير المشاركة الشعبية وترسيخها في المجتمع العُماني.

المرحلة الثالثة: ١٩٩١م – الوقت الحاضر تثبيت التحول الديمقراطي (Stabilize Democratic Transition):

شهدت هذه المرحلة مزيداً من الإصلاحات السياسية الهادفة إلى تعزيز النهج الديمقراطي، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، حيث تميزت هذه المرحلة بإنشاء مجلس الشورى الذي يتم انتخاب أعضائه مباشرة من قبل المواطنين، في ظل نظام الاقتراع الحر المباشر، ثم تخفيض سن الاقتراع من (٣٠) سنة إلى (٢١) سنة، وكذلك السماح للمرأة بالانتخاب والترشيح. ويمكن القول: إن هذه الإصلاحات تمثل نقلة نوعية جديدة للمسيرة الديمقراطية في عُمان، ومنطقة الخليج العربي بشكل عام، خصوصاً فيما يتعلق بمشاركة المرأة. ثم توالت مسيرة الإصلاحات السياسية؛ ففي عام ١٩٩٦م تم الإعلان عن القانون الأساسي للدولة، الذي يُعدُّ

(٣٠) القاسمي، خالد محمد، (١٩٩٠م)، **عمان ومسيرة التحدي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص٦٤.

بمنزلة الدستور، وهذه الخطوة تعد نقطة تحول في المسيرة الديمقراطية في عُمان؛ فقد تم إعلان أول دستور مكتوب في تاريخ عُمان السياسي الحديث، تناول حقوق العُمانيين وواجباتهم، فالمواد: (١٨ و٢٠ و٢٤) أكدت الحرية الشخصية والمساواة بين المواطنين، والمادتان (٢٨ و٢٩) تؤكد أن حرية التعبير والصحافة، فيما حددت المادتان (٥ و٦) شكل نظام الحكم ومسألة ولاية العرش. وعلى الرغم من أن هذه الحريات مقيدة وفق أحكام القانون، فإن تبني دستور مكتوب هو خطوة متقدمة في التاريخ السياسي الحديث لعُمان.

وقد استمرت المسيرة الديمقراطية بالتقدم في هذه المرحلة، وشهدت عُمان انتخابات تشريعية دورية، كان آخرها في عام ٢٠٠٤م، وقد أوكلت للقضاء مهمة الإشراف على عمليتي الفرز وإعلان النتائج، وشارك في الانتخابات المواطنون العُمانيون المقيمون في مصر، والبحرين، وقطر، والأردن، وتم تمثيل المرأة العُمانية في المجلس المنتخب(٣١).

وبالنسبة لصلاحيات مجلس الشورى، فهي:

١ – مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ إجراءات إصدارها.

٢ – يحيل المجلس مشروعات القوانين التي يولى مراجعتها مشفوعة بتوصيات إلى مجلس الدولة.

٣ – يقدم المجلس كل ما يراه مناسباً في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة.

٤ – يحيل المجلس مشروعات التعديلات التي يقترح إجراءها على هذه القوانين إلى مجلس الدولة، بالإضافة إلى إبداء الرأي في ما تعرضه الحكومة من موضوعات، ويقدم المقترحات المناسبة إليها.

---

(٣١) سليمان، سناء، (٢٠٠٤م)، المشاركة السياسية للمرأة العُمانية: الواقع والمأمول، **شؤون خليجية**، العدد ٣٦، ص١٠٠.

٥ – المشاركة في الإعداد لمشروعات الخطط التنموية للبلاد.

٦ – المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية، ومهامها، وأولوياتها، والجهود التي تبذل لتنفيذها.

٧ – للمجلس إبداء الرأي في الموضوعات التي يراها جلالة السلطان عرضها على المجلس.

٨ – النظر فيما يواجهه القطاع الاقتصادي من معوقات، واقتراح وسائل العلاج المناسبة لها.

٩ – النظر في الأمور المتعلقة بالخدمة والمرافق العامة، واقتراح سبل تطويرها، وتحسين أدائها والمشاركة في جهود المحافظة على البيئة(٣٢).

وهكذا، يمكن القول: إن مجلس الشورى العُماني لا يُعدُّ مجلساً نيابياً بالمعنى المتعارف عليه في النظم البرلمانية الديمقراطية؛ إذ يقتصر دوره على مراجعة مسودة التشريعات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من قبل الحكومة، وتقديم مقترحات القوانين في المجالين: الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة في إعداد خطط التنمية للدولة، والمشاركة في حملات البيئة ومنع التلوث، وأخيراً، إبداء الرأي في المسائل التي يرى السلطان عرضها على المجلس، وهكذا، فإن المجلس لا يمتلك صلاحيات في الرقابة والتشريع، ولا علاقة له بالقضايا السياسية المهمة، مثل: نظام الحكم، أو الأمن، أو العلاقات الخارجية أو حتى الأمور المالية، إلا أن مجلس الشورى يُعدُّ تطوراً مهماً في حكم آل سعيد في عمان، الذي استمر لأكثر من ٢٥٠ عاماً، إذ لا يذكر التاريخ السياسي الحديث لعُمان أن أحداً من ذرية آل سعيد، قبل السلطان قابوس، كان يعير أدنى اهتمام إلى الرأي العام أو الشعب العُماني، ناهيك عن إشراكه في الحكم. لذلك يمكن القول: إن المجلس دليل على رغبة القيادة العُمانية في تعزيز التوجه الديمقراطي، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، ولا شك أن تطوير دور هذا المجلس،

(٣٢) www.omannet.com/English/government/basiclaw.

وتوسيع صلاحياته يمتد إلى التشريع والرقابة، والأمور السياسية والمالية، أسوة بالبرلمانات في الأنظمة الديمقراطية المتطورة، وسوف يسهم في إقامة الحكم العادل، ونضوج التجربة الديمقراطية في عُمان.

خصائص التجربة الديمقراطية العُمانية:

تتميز التجربة الديمقراطية العُمانية بعدد من الخصائص التي تشترك بها سلطنة عُمان، ودول الخليج، والدول العربية بشكل عام، وقد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إنَّ دول العالم الثالث بشكل عام تشترك في هذه الخصائص، ولعل أبرز ما يميز التجربة العُمانية ما يلي:

١ – الدور المركزي للقيادة السياسية، وعلى رأسها السلطان قابوس، في قيادة المسيرة الديمقراطية، إذ استطاع بحنكة سياسية أن يوطد حكمه في البداية بتأمين الجبهة الداخلية، وتحقيق الأمن والاستقرار، ثم أطلق مسيرة النهضة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية بوتيرة متسارعة، وأخيراً، السياسية بخطوات متأنية ومتدرجة، بحيث لا يتعرض النظام السياسي لتغييرات سريعة ومفاجئة تؤثر على استقراره.

٢ – الانفتاح السياسي المتدرج والحذر، ومحاولة التوفيق بين الثوابت في القيم والتقاليد في مجتمع قبلي، ومتطلبات الحياة العصرية؛ فقد بدأ التحرك الديمقراطي مبكراً منذ عام ١٩٨١م، ولكن بطريقة تدريجية وبجرعات مخففة لا تحدث ضرراً للنظام القائم، خصوصاً في حالة القفز وحرق المراحل، فالعملية بدأت متواضعة، ولكنها لم تتوقف أو تتراجع، وإنما تسير إلى الأمام، وإن كانت بخطى بطيئة.

٣ – التكامل بين عناصر التنمية المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فقد بدأت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مبكرة، ونظراً للإمكانات التي يوفرها النفط والغاز، فقد تم بناء بنية تحتية متقدمة مهدت الطريق لعملية البناء الاجتماعي والتحول الديمقراطي.

٤ – قابلية الاستمرارية في التطوير والتحديث، ولا سيما بعد تبني دستور

مكتوب، والتزام الاستمرار في إجراء الانتخابات في مجتمع يتقدم بخطى حثيثة في مجالات التعليم والصحة وتمكين المرأة، وفي ظل ظروف دولية مواتية لنشوء الديمقراطية وتعزيزها، واحترام حقوق الإنسان.

التحديات والعقبات التي تواجه التجربة الديمقراطية العُمانية:

إن التجربة الديمقراطية العُمانية شأنها شأن كثير من تجارب التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث، لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل بناء النظام الديمقراطي المكتمل، ومن ثم فإن هذه التجربة تواجه الكثير من التحديات والعقبات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية المحلية، وكذلك بعض التحديات الخارجية التي تفرضها ظروف إقليمية ودولية، قد تؤثر سلباً على المسار الديمقراطي، وقد تعمل على وقف عجلة السير نحو الديمقراطية، وتؤدي أحياناً إلى انكفائها وتراجعها، وفيما يخص التجربة العُمانية فإنه يمكن تلخيص أبرز هذه التحديات والعقبات على النحو الآتي:

١ – إن أبرز ملامح التحول الديمقراطي إجراء الانتخابات، وفيما يخص التجربة العُمانية انتخابات مجلس الشورى، أو أية انتخابات مستقبلية برلمانية أو بلدية. والانتخابات تعني تنافس المرشحين على كسب أصوات الناخبين؛ الأمر الذي يدفع المرشحين إلى اللجوء لممارسات، وقيم، ومؤسسات غير ديمقراطية من أجل الحصول على الأصوات، مثل اللجوء إلى البنى التقليدية: القبلية، أو الطائفية، أو الدينية. والمجتمع العُماني يعاني الانقسام الطائفي، إذ تشير بعض المصادر إلى أن أتباع المذهب الإباضي الذي ينتمي إليه السلطان قابوس لا يتجاوزون ٤٠٪ من مجموع السكان، في حين يشكل السنة ٥٥٪، و٥٪ ينقسمون إلى شيعة وهندوس(٣٣)، وفي ظل هذه الانقسامات، فإن الاعتبارات المذهبية

(٣٣) Petrson, J. (2004), Oman: Three and Half Decade of Change and Development. *Middls East Policy*. 11(2). p. 32.

قد تبرز إلى السطح، وتؤدي دوراً سلبياً في التأثير على اتجاهات الناخبين، وقد تؤدي إلى وصول عناصر غير ديمقراطية إلى المؤسسات الديمقراطية؛ الأمر الذي يعني غياب ثقافة الديمقراطية التي تؤكد قيم المشاركة والمواطنة، بعيداً عن الاعتبارات المذهبية. ولعل آخر انتخابات جرت في عُمان في عام ٢٠٠٤م دليل على غياب الثقافة الديمقراطية أو ضعفها في المجتمع العُماني، حيث لم تنجح في هذه الانتخابات سوى امرأتين من أصل (١٥) امرأة ترشحت للمنافسة على مقاعد مجلس الشورى، البالغة (٨٣) مقعداً. ويفسر ضعف نسبة تمثيل المرأة بممارسة ضغوط اجتماعية على المرشحات للتراجع عن منافسة المرشحين الرجال، كما لا يخفى تأثير العوامل الدينية في بلد محافظ وتقليدي مثل عُمان، ما زالت المرأة فيه ترتدي البرقع، ويمنع فيه الاختلاط بين الجنسين(٣٤).

٢ – ضعف المشاركة السياسية، وعدم توافر روح المبادرة والاقتدار السياسي، وسيادة قيم السببية والاستهتار. غالباً ما يرافق التحولات الديمقراطية، الحماسة والمشاركة الجدية والالتزام في البداية، إذ يسعد الناس عادة بالمشاركة في الحكم بعد سنوات من الحرمان، ولكن بمرور الوقت تفتر الحماسة، ويقل الاندفاع خصوصاً في الحالات التي تعجز الديمقراطية عن تحقيق آمال المواطنين وتطلعاتهم. وقد شهدت الانتخابات العُمانية الأخيرة تراجعاً ملموساً في نسبة الاقتراع، فمن بين (٨٢٢) ألف ناخب كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم نحو (٢٦٢) ألفاً؛ أي ما يقارب (٣٠٪) فقط من إجمالي الناخبين(٣٥). ويفسر ضعف الإقبال على

(٣٤) Wikan, V. (1991), *Behind the Veil in Arabia: Women in Oman*, Chicago: University of Chicago Press. p. 32-40.

(٣٥) www.omannet.com/English/government/basic law.

الانتخابات بعدم قناعة المواطنين بجدوى الانتخابات وأهميتها في التأثير على مجريات الحياة السياسية في عُمان، في ظل نظام حكم تتركز فيه معظم السلطات بيد السلطان(٣٦).

٣ – غياب مؤسسات المجتمع المدني أو ضعفها، وعلى رأسها الأحزاب السياسية. إن مؤسسات المجتمع المدني هي العمود الفقري للديمقراطية، ولا يتصور قيام ديمقراطية ناضجة في ظل ضعف مؤسسات المجتمع المدني أو غيابها، وعلى رأسها الأحزاب السياسية التي هي عماد الديمقراطية، والتي يُعدُّ العداء لها عداءً مبطناً للديمقراطية. وفي عُمان لا تزال الأحزاب السياسية غير مرخص لها، ولا يوجد سوى عدد قليل جداً من مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات واتحادات ونقابات؛ الأمر الذي يؤدي إلى تقوية البنى والمؤسسات التقليدية: كالقبلية، والطائفية، وغيرها، من البنى التي تعوق نمو الديمقراطية وتطورها.

٤ – القوانين والتشريعات التي تحد من حرية المشاركة السياسية، مثل: قوانين الاجتماعات العامة، وقوانين تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات، وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، والقوانين التي تحد من حرية التعبير. وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذها النظام السياسي على طريق الديمقراطية، فإن السلطات لا تزال تفرض قيوداً مشددة على حرية التعبير خصوصاً إذا كان التعبير فيه انتقادات لسياسة الحكومة أو كبار المسؤولين في الدولة، فقد وصفت مجلة (الإيكونومست) حرية الصحافة في عُمان بأنها كئيبة وحصلت على درجة (١) من (١٠)، وهي بهذا المعيار أكثر تشدداً من المملكة العربية السعودية(٣٧).

---

(٣٦) Katz, M. (2004), Assessing the Political Stability of Oman. *Middle East Review of International Affaris*, 8(3).

(٣٧) The Rconomist. (2004), Freedom Calls at last. April, 13. p. 48.

٥ – الصعوبات الاقتصادية ولا سيما في ظل تزايد النمو السكاني، وتراجع إنتاج النفط والغاز. ومن المعلوم أن سلطنة عمان تملك كمية متواضعة من النفط والغاز؛ الأمر الذي يستوجب التكيّف مع الحياة في المستقبل دون هذه الثروة، ولا سيما في ظل الزيادة السكانية الهائلة التي تصل إلى معدل (٤٪) سنوياً[٣٨]، ولعل أبرز مظاهر الأزمة الاقتصادية تراجع معدل دخل الفرد في عُمان بين السنوات من ١٩٨٤–١٩٩٤م من (٦٨٩٢) دولاراً إلى (٤٩١٥) دولاراً[٣٩].

٦ – شرعية نظام الحكم، ومسألة ولاية العرش. فإذا كانت التقارير التي تشير إلى أن نسبة أتباع المذهب الإباضي في عُمان (٤٠٪) صحيحة، فإن هذا يعني أن نظام الحكم الذي يرأسه السلطان قابوس لا يحظى بموافقة الأغلبية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نظرة أهل السنة إلى أتباع هذا المذهب؛ الأمر الذي يهزّ شرعية نظام السلطان قابوس.

أما بخصوص ولاية العرش، فالمعلوم أن السلطان ليس لديه أبناء، ووفق الدستور العُماني فإن المسألة تركت لمجلس العائلة في تسمية ولي العرش، فإذا لم يتمكن فإن لمجلس الدفاع حق اختيار الشخص الذي يوصي به السلطان قبل وفاته، وذلك وفقاً لنص المادة (٦) من الدستور[٤٠]، والسلطان قابوس لم يُسمِّ حتى هذه اللحظة ولياً للعرش يمكن أن يؤدي دوراً سياسياً مهماً في شؤون البلاد؛ الأمر الذي يصعِّب من مهمته، ففي مقابلة مع صحيفة (نيويورك تايمز)، ذكر السلطان أنه

(٣٨) Petrson, J. (2004), Oman: Three and Half Decade of Change and Development. *Middle East Policy*. 11(2).

(٣٩) Byman, D. & Green, J. (1999), The Enigma of |Political Stability in the Persian Gulf Monarchies. *Middle East Review of International Affairs*, 3(3).

(٤٠) www.omannet.com.English/government/basic law.

وضع اسمين في مغلفين وضعا في منطقتين مختلفتين من البلاد في مكانين سريين يتم فتحهما بعد وفاته، ومعرفة اسمي المرشحين[٤١]. وهذا لا يدل على عمل مؤسسي، أو يشكل ضمانة لانتقال سلمي وسهل للسلطة.

والحقيقة أن التحديات السابقة ليست بمستعصية على الحل، إذ يمكن تجاوزها والتخفيف من آثارها، ولا شك أن هذا يستلزم تبني رؤية سياسية شاملة لتحقيق التنمية السياسية وتعزيز النهج الديمقراطي بتأكيد قيم المواطنة والحرية والولاء للدولة واحترام سيادة القانون والإيمان بقيم التعددية والحوار والتسامح ونبذ التعصب والعنف والولاءات الضيقة إقليمية أو جهوية أو طائفية، وكذلك تعزيز قيم المشاركة السياسية، ولعل المقترحات الآتية تسهم في مواجهة هذه التحديات من أجل استمرار المسيرة الديمقراطية وترسيخها:

١ – ضرورة إعادة النظر في جميع التشريعات والقوانين التي تعوق العمل السياسي، وفي مقدمتها الدستور أو القانون الأساسي الصادر عام (١٩٩٦م)، الذي ركز معظم السلطات بيد السلطان. إن الدستور هو القانون الأسمى في الدولة، ويهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم، وتقييد سلطة الحاكم، ومنعه من الاستبداد، وغالباً ما يتم تحقيق ذلك باعتماد مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات. وكذلك لا بد من سن تشريعات رشيدة تتعلق بحرية التعبير وحرية التنظيم، وغيرها من الحريات السياسية وحقوق الإنسان.

٢ – حسم مسألة ولاية العرش بتسمية الشخص الذي ستؤول إليه مقاليد الحكم، مما يسهل انتقال السلطة، وذلك أسوة بما حدث في أكثر من دولة خليجية في السنوات الماضية، حيث فقدت دول الخليج (٤) زعماء، وكان

(٤١) Miller, J. (1997), Creating Modern Oman: An Interview with Sultan Qabus. *Foreign Affairs*. 76(3). p. 17.

الانتقال سلمياً طبيعياً بحسب التقاليد والأعراف الدستورية، باستثناء حالة الكويت التي شهدت بعض الإشكاليات.

٣ – دعم مؤسسات المجتمع المدني وتشجيعها، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية. حيث إن هناك ترابطاً وثيقاً بين المجتمع المدني والديمقراطية، إذ لا يتصور قيام دولة ديمقراطية بغياب المجتمع المدني، ولا يمكن قيام مجتمع مدني فاعل في دولة غير ديمقراطية، فعلى سبيل المثال لا يمكن تصور نظام ديمقراطي في ظل غياب الأحزاب السياسية التي هي عماد الديمقراطية، لا بل إن العداء للأحزاب السياسية هو عداء مبطن للديمقراطية. ولا شك أن مجتمعاً مدنياً حراً وحيوياً في عُمان سوف يلعب دوراً بارزاً في تعزيز المسيرة الديمقراطية خصوصاً عندما تحل مؤسساته محل المؤسسات التقليدية، أو الطائفية التي تعوق الديمقراطية.

٤ – التركيز على دور التربية والإعلام في خلق ثقافة سياسية جديدة أكثر مواءمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بتأكيد قيم المشاركة، والعمل السياسي، والحوار واحترام الرأي الآخر، والتسامح، واحترام القانون. إن الثقافة، أحياناً، تؤدي دوراً يفوق دور السياسة[٤٢]، ولا سيما أن الثقافة السائدة في المجتمع العُماني والكثير من مجتمعات الخليج هي ثقافة قبلية، لا تشجع على نمو الأفكار أو الممارسات الديمقراطية.

٥ – توسيع صلاحيات مجلس الشورى، بحيث يمارس دوراً رقابياً وتشريعياً في مختلف المجالات، ولا سيما السياسية، وذلك أسوة ببرلمانات الدول الديمقراطية.

٦ – استقلال القضاء، وسيادة حكم القانون على جميع الأفراد، وكذلك إنشاء صحافة حرة، وإعلام مستقل.

٧ – تخصيص «كوتا» للنساء في مجلس الشورى وغيره من الهيئات

(٤٢) Harrison, & Huntingtion, S. (2001). Editors. *Culture Matters*, Basic Books.

المنتخبة؛ وذلك من أجل ضمان تمثيل أوسع للمرأة، وهذا إجراء متبع في كثير من دول العالم، كترتيب مؤقت لتمكين المرأة، وتصحيح واقع عدم المساواة بين المرأة والرجل في مراكز صنع القرار.

٨ – إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية وشاملة، لعل أبرزها: التخلص من مفهوم الدولة الريعية، وتقليل الاعتماد على النفط الذي لا يزال يشكل (٤٠٪) من الدخل القومي(٤٣)، وتقليل الإنفاق العسكري، حيث تشير التقارير إلى أن الإنفاق العسكري يستهلك ما نسبته (٢٨٪) من الدخل القومي(٤٤).

مستقبل التجربة الديمقراطية في سلطنة عُمان، في ضوء المتغيرات المحلية والدولية والإقليمية:

إن رغبة صانع القرار السياسي بضرورة التطوير والإصلاح هي عامل حاسم في دفع المسيرة الديمقراطية نحو الأمام، خصوصاً إذا تضافرت جهود القيادة مع الوعي الشعبي، فتناغم حركة الطرفين من أجل مزيد من التطوير والتحديث سوف يدفع بالتجربة إلى آفاق رحبة، وقد يجعل منها نموذجاً يحتذى.

ولعل مستقبل التجربة الديمقراطية في سلطنة عُمان يعتمد بدرجة كبيرة على مدى القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. فعلى الصعيد المحلي، فإن عُمان تواجه مشكلات سياسية واقتصادية متعددة، إلا أن الإصلاحات السياسية هي شرط أساسي لنجاح الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا بد من مشاركة الشعب في اتخاذ القرار، وإطلاعه على حقيقة الأوضاع، ولا سيما في الأوقات العصيبة، ولا بد من فتح المجال للمعارضة، والنقد الموضوعي الهادف إلى الحوار، وبخلاف ذلك فإن اللجوء إلى العمل السري أو العنف يصبح الطريق المفتوح أمام الفئات المطالبة بالانفتاح

(٤٣) Katz, M. (2004), Assrssing the Political Stability of Oman. *Middle East Review of Internationa Affairs*, 8(3). p. 1.

(٤٤) www.state.gov./rpa/bgn/35834.

السياسي، وتشير التقارير في هذا الصدد إلى أن السلطان قابوس قد تعرض لمحاولة اغتيال عام (١٩٩٦م) قتل فيها وزير المالية[٤٥]. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن شهدت عُمان الكثير من أحداث العنف، والتظاهرات، وتوزيع المنشورات السرية، وغيرها من الأنشطة السياسية التي تعبر عن عدم الرضى الشعبي عن السياسة العامة، وإذا كانت المعارضة السياسية ضعيفة في عُمان الآن ومحدودة الإمكانات والتأثير، فإن هذا الوضع قد يتغير في المستقبل، ولا سيما في ظل أوضاع اقتصادية صعبة[٤٦].

أما على الصعيد الإقليمي فإنه من الصعب التنبؤ بالمسار الدقيق للأحداث التي ستقع في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط في الأيام القادمة، وأثرها على سلطنة عُمان، واستقرارها السياسي، وتجربتها الديمقراطية. ولكن في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، واستمرار الصراع العربي الإسرائيلي، ومحاولات إيران دخول النادي النووي، فإنه من غير المبالغة القول إنّ تغيرات سياسية في الأوضاع القائمة، وربما في خريطة الشرق الأوسط قد تحدث، مما سيكون له آثار مهمة على جميع دول الخليج، ومنها سلطنة عُمان.

لذلك، يمكن القول إنَّ منطقة الخليج بشكل عام تواجه خيارات صعبة، الأمر الذي يتطلب مواجهة الأحداث بتفكير جدي، ورؤية استراتيجية تقوم على الانفتاح السياسي وتمتين الجبهة الداخلية، وهذا يستلزم إجراء إصلاحات جذرية في أسلوب الحكم، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية، وتأكيد حرية الإنسان وحقوقه وكرامته؛ الأمر الذي سيساعد هذه الأنظمة على مواجهة العواصف السياسية والاقتصادية والعسكرية القادمة، ومحاولة التغلب على آثارها.

---

(٤٥) O'Reilly, M. (1998), Omani balancing: Oman Confronts an Uncertain Future. *Middle East Journal*. 52 (1). p. 82.

(٤٦) Katz, M. (2004), Assrssing the Political Stability of Oman. *Middle East Review of International Affairs*, 8(3). p. 8.

أما على الصعيد العالمي، فإن أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١م وما ترتب عليها من إعلان الحرب على الإرهاب، وصعود تيارات الإسلام السياسي، والاحتلال الأمريكي للعراق، وأفغانستان، كلها تشكل ضغوطاً على عُمان، ودول الخليج، والنظام السياسي العربي برمته.

فظاهرة الإسلام السياسي، هي تجسيد لفشل النظام السياسي العربي، ولذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تكف عن إرسال الرسائل والمبادرات إلى الأنظمة العربية، في أن تَغَيَّري أو تُغيّري. فوفقاً للرؤية الأمريكية فإن الكبت، والاستبداد، والفقر، والجهل، تشكل التربة الخصبة لنمو الأفكار والحركات الإرهابية، ولذلك فإن اقتلاع الإرهاب من جذوره يعني الانفتاح السياسي، وخلق ثقافة سياسية جديدة، تنبذ العنف والكراهية، وتشجع الحوار والتعددية.

إن السير بخطى بطيئة نحو عملية التحول الديمقراطي يتناقض مع سرعة التطورات الدولية بفعل العولمة والنظام العالمي الجديد الذي يتبنى قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. ولذلك فإن على القيادة السياسية العُمانية أن تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، وهذا يعني زيادة سرعة التحول، وتوسيع قاعدة المشاركة، ومن ثم مواكبة التطورات العالمية؛ الأمر الذي ينعكس إيجابياً على كل من النظام السياسي والمجتمع العُماني.

ومن ثم، يمكن القول إن الظروف الدولية أصبحت مواتية أكثر مما كانت في الماضي في تعزيز التوجهات الديمقراطية في العالم العربي، وعليه، فإنه من المؤمل أن تسهم البيئة الدولية في تعزيز التوجهات الديمقراطية في العالم العربي ولا سيما دول الخليج ومنها عُمان، وبالنسبة لصلاحيات مجلس الشورى فهي:

من أجل بناء دولة القانون والمؤسسات، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، إن مثل هذا التوجه يجنب سلطنة عُمان وغيرها من الدول العربية الضغوط والتهديدات الخارجية، ويمكِّن جبهتها الداخلية أمام الطامعين، فالتاريخ

الإنساني يدل على أن الطغاة يجلبون الغزاة، وهذه كلمة حق وصرخة في وادٍ: إن ذهبت اليوم مع الريح فقد تذهب غداً بالأوتاد.

خلاصة:

في ختام هذه الدراسة، لا بدَّ من تأكيد أنَّ التجربة الديمقراطية في عُمان لا تزال في مراحلها الأولى، وهي تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد، وتعاون القيادة والمجتمع، ممثلاً بهيئات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، للانطلاق معاً لتطوير هذه التجربة وتفعيلها، فالديمقراطية ليست مجرد إجراءات ومؤسسات سياسية: دستور، ومجلس استشاري، وانتخابات دورية، إذ لا بد من توافر ثقافة سياسية، ومجموعة من القيم والاتجاهات والمشاعر، التي تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين.

إن التجربة العُمانية تقدم مثالاً رائعاً على مرونة نظام الحكم – وإن كان أقرب إلى الملكية المطلقة – وقدرته على التطوير والتحديث. لقد قاد السلطان قابوس دولة عُمان والمجتمع العُماني المحافظ نحو التحديث بخطوات ذكية هادئة ومحسوبة؛ وذلك لتجنب أية مفاجآت أو تغيرات جذرية غير مقبولة في مجتمع محافظ، وعلى الرغم من بعض المثالب للديمقراطية العُمانية، ومنها غياب الأحزاب السياسية، وضعف دور المجلس التشريعي، والقيود المفروضة على حرية التعبير، فإنه يمكن القول إن هذه التجربة قابلة للتطور والنضوج، ولا سيما أن الشعب العُماني بفضل ما أحرزه من تقدم، أصبح مؤهلاً للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياته ومستقبله.

وفي الختام، يمكن القول: إن نهج الديمقراطية العُمانية في تطوره المتدرج والمتواصل، وفي ارتباطه بخصوصية المجتمع العُماني واستجابته لاحتياجات التطور والتحديث ومتطلبات الديمقراطية العصرية يعبر على نحو واضح وعميق عن رؤية شاملة للسلطان قابوس في قيادة مسيرة تحديث المجتمع والدولة.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- أبو دية، سعد، (١٩٩٨م)، **السياسة الخارجية العُمانية في عهد جلالة السلطان قابوس ١٩٧٠–١٩٩٨**، عمّان، دار البشير، ١٩٩٩.
- الأنصاري، محمد جابر، (١٩٩٣م)، الدولة القطرية: هل يمكن بناء ديمقراطية راسخة قبل ترسيخ دولة مكتملة النمو تحتمل تعدديتها؟ **المستقبل العربي**، العدد ١٦١، بيروت.
- بلقزيز، عبدالإله، (١٩٩٧م)، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات، **المستقبل العربي**، العدد ٢١٩، بيروت.
- البيج، حسين علوان، (١٩٩٧م)، المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية، **المستقبل العربي**، العدد ٢٢٣، بيروت.
- الجابري، محمد عابد، (١٩٩٢م)، المسألة الديمقراطية والأوضاع الراهنة في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد ١٥٧، بيروت.
- سليمان، سناء، (٢٠٠٤م)، المشاركة السياسية للمرأة العُمانية: الواقع والمأمول، **شؤون خليجية**، العدد ٣٦.
- عبدالفتاح، معتز بالله، (٢٠٠٦م)، الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج، **المستقبل العربي**، العدد ٣٢٦، بيروت.
- **عُمان ٢٠٠٠: ٣٠ عاماً من العطاء**، إصدارات وزارة الإعلام، مسقط، ٢٠٠٠.
- عيساوي، شارل، (٢٠٠٥م)، الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الشرق الأوسط، **المستقبل العربي**، العدد ٣٢٢، بيروت.
- غالب، مهيوب، (٢٠٠٥م)، الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج، **المستقبل العربي**، العدد ٣١٤، بيروت.

- غانم، حسين عبيد، (١٩٩٧م)، **عمان: الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة والتاريخ السياسي الحديث**، بيروت، دار الجديد.
- غليون، برهان، (١٩٩٠م)، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة، **المستقبل العربي**، العدد ١٣٥، بيروت.
- القاسمي، خالد محمد، (١٩٩٠م)، **عمان ومسيرة التحدي**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- الكواري، علي، (١٩٩٣م)، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، **المستقبل العربي**، العدد ١٦٨، بيروت.
- مشاقبة، أمين، (٢٠٠٥م)، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية، في **الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، تحرير شملان العيسى وأمين مشاقبة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.
- المنوفي، كمال، (١٩٨٥م)، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، العدد ٨٠، بيروت.
- المنوفي، كمال، (١٩٨٥م)، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت.
- اليوسفي، محمد حسين، (٢٠٠٥م)، إشكالية الديمقراطية في مجتمعات الخليج العربي، في **الإصلاحات السياسية في العالم العربي**، تحرير شملان العيسى وأمين مشاقبة، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Allen, Calvin. (1987), *Oman: The Modernization of the Sultanate*, Boulder, Colo.
- Anthony, J. (1975), *Arab States of the Lower Gulfm People, Politics, Petrokeum*. Washigton: the Mieddle East Institute.

- Byman, D. & Green, J. (1999), The Enigma of Political Stability in the Persian Gulf Monarchies. *Middle East Teview of International Affairs*, 3(3).
- Dahl, R. (1971), *Polyarchy, Participation, Opposition*. CT: Yale University Press.
- _____. (1989), *Democracy and its Critics*. New Haven: Yale University Press.
- Eckstein, H. (1988), A Culturalist Theory of Political Change, *American Political Science Review*, 82, September.
- Fukuyama, F. (1992), *The End of History and the Last Man*. New York: Maxwell Macmillan International.
- Fukuyama, F. (1995), *The Social Virtues and the Creation of Prosperity*. New York: Free Press.
- Harrison, & Huntingtion, S. (2001), Editors. *Culture Matters*, Basic Books.
- Huntingtion, S. (1968), *Political Order in Changing Societies*. New Haven: Yale University Press.
- _____. (1991), *The Third Wave: Democratization in the late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press.
- Katz, M. (2004), Assessing the Political Stability of Oman. *Middle East Review of International Affaris*, 8(3).
- Miller, J. (1997), Creating Modern Oman: An Interview with Sultan Qabus. *Foreign Affairs*. 76(3).
- O'Donnel, Guillermo, & Phillippe CSchmittor, Eds. (1986), *Transition from Authoritarian Rule*. Baltimore, John Hopkins University Press.
- O'Reilly, M. (1998), Omani balancing: Oman Confronts an Uncertain Future. *Middle East Journal*. 52 (1).
- Petrson, J. (2004), Oman Divers Society: Nothern Oman. *Middle East Journal*. 58(1).
- etrson, J. (2004). Oman: Three and Half Decade of Change and Development. *Middle East Policy*. 11(2).
- Stepan, A. & Linz J. (1996), Toward Consolidated Democracies. *Journal of Democracy*, 7(12).
- *The Economist*. (2004), Freedom Calls at last, April, 13.

- Wikan, V. (1991), *Behind the Veil in Arabia: Women in Oman* Chicago: University of Chicago Press.

ثالثاً – المواقع الإلكترونية:

- www.state.gov./rpa/ei/bgn/35834
- www.Omanet.om/English/government/basic alw.